

التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا في الوسط الحضري بالجزائر

social empowerment for those with motion disability within urban areas in Algeria

بوعلام ميسه^{1*} ، لعلام عبد النور²

¹ جامعة محمد مين دباغين سطيف 02 (الجزائر)، bo.meissa@univ-setif2.dz

² جامعة محمد مين دباغين سطيف 02 (الجزائر)، djoud_10@live.fr

تاريخ الاستقبال: 2023/03/31؛ تاريخ القبول: 2023/05/28؛ تاريخ النشر: 2024/02/04

ملخص: يستهدف هذا المقال موضوع التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا في المدن الجزائرية وذلك من خلال تبيان الواقع الذي تعيشه هذه الفئات داخل الوسط الحضري من صعوبات في التكيف مع البيئة الحضرية واندماج اجتماعي مع الأفراد. وقدمت هذه الورقة كذلك المجالات التي يجب أن يُمكَّن منها المعاق داخل الوسط الحضري والمدن الجزائرية لكي تقلل من هذه صعوبات التي يعيشها المعاق يوميا. وينقسم التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا على جزئين، تمكين داخل الفضاءات الداخلية للمسكن، وتمكين داخل الفضاءات الخارجية بالوسط الحضري. وهذا التمكين يؤدي إلى اندماج المعاقين حركيا اندماجا متكامل ومنسجم في جميع مكونات الحياة له سواء في الفضاء الداخلي أو الخارجي بالوسط الحضري.

الكلمات المفتاح: تمكين اجتماعي؛ معاقين حركيا؛ وسط حضري

Abstract: In this work, we study the social empowerment of physically handicapped individuals in Algerian cities, via exploring the reality that this category faces inside urban societies as the difficulties to adapt with the urban environment and sociological integration with other individuals. In addition, we present the fields that we should make the handicapped able to access inside urban societies and Algerian cities in order to decrease and tackle these obstacles. Social empowerment is presented in two parts: empowerment in internal spaces and empowerment inside external spaces of urban society. This empowerment makes physical handicapped totally and coherently integrated in all of its vital components.

Keywords: social empowerment؛ motion disability؛ urban areas

I- تمهيد:

يعتبر موضوع الإعاقة من أهم المواضيع المدروسة في العديد من المجالات سواء النفسية الاجتماعية الاقتصادية القانونية في معظم بلدان العالم وهذا راجع في الأساس إلى تزايد عدد فئة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى كثرة هذه الفئة وتزايد عددها وهذا التزايد راجع في الأساس إلى العديد من الظروف أهمها (حوادث المرور والأمراض والحروب) مثل هذه الظروف أدت إلى زيادة في عدد المعاقين عبر العالم. وعليه كان من الدول والحكومات على دمج وتكثيف هذه الفئة مع المجتمع. ودخل الأوساط الحضرية بالمدن. أما من الناحية القانونية الدولية وحقوق الإنسان فهي تنص على عدم تعرض فئة المعاقين للحرمان بجميع أنواعه بل والعمل على دمجهم وتحسين الظروف المحيطة بهم لتسهيل عليهم تقبل إعاقتهم والعيش معها. حيث أشارت منظمة الصحة العالمية أنه يوجد في أنحاء العالم أكثر من ألف مليون شخص من ذوي الإعاقة وهم يشكلون 15% من سكان العالم تقريبا 80% منهم في البلدان النامية بالرغم من ضخامة هذه المشكلة إلا أن هناك نقص في الوعي ومعلومات البيانية المتعلقة بمشاكل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

تعد فئة المعاقين حركيا أحد الفئات التي تواجه ضغوطا وصعوبات يومية داخل الأوساط الحضرية ومراكز المدن هذا الأمر ينعكس سلبا تنعكس عليهم سلبا وتؤثر على عملية اندماجهم المجتمعي وتكثيف مع البيئة السكنية والفضاءات الخارجية بالمدن، ولهذا عملت العديد من الدول على محاولة على تمكين هذه الفئة من خلال وضع قوانين صارمة لصالح الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين حركيا بصفة خاصة، وهذا كون هذه الأخيرة فهي تعاني من مشاكل حركية وجسمية ولكن هي بكامل قواهم العقلية تجعلهم يطالبون بتوفير العمل والنشاطات الرياضية و ترفيهية ومرآعاتهم أثناء تخطيط المساكن والمشاريع والمباني الحكومية وغيرها.

ولهذا جاء بما يسمى بالتمكين الاجتماعي للمعاقين أي توفير كل ما يلزم للمعاق داخل الوسط الحضري من عمل وممرات للمشبي والحركة داخل المساكن والمباني الخارجية وفي الشوارع وتوفير كذلك نشاطات ثقافية ورياضية، ويعمل التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا كذلك على توفير روابط وعلاقات اجتماعية من شأنها إخراج المعاقين حركيا من عزلتهم وانطوائهم على أنفسهم.

عملت الجزائر على تحسين ظروف المعاقين حركيا داخل الأوساط الحضرية ومراكزها، وذلك من خلال توفير بعض الحاجيات لهم مثل ممرات المشبي وبعض النشاطات الرياضية والثقافية، إلا أن هناك العديد من المدن مزال المعاقين حركيا فيها يعانون في العديد من الجانِب بالحياة الحضرية اليومية من صعوبات في التنقل وتوفير شغل يتلاءم مع إعاقتهم وتكوين علاقات اجتماعية مع الآخرين. وجاء هذه المقال لكي تستهدف واقع المعاقين حركيا بالمدن الجزائرية وتبيان أهم المشاكل والعراقيل التي تواجههم يوميا، وقدم المقال كذلك أهم مجالات التي يجب أن تراعى في التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا داخل الأوساط الحضرية بالجزائر من أجل تحسين ظروفهم ودمجهم اجتماعيا وتكثيفهم بيئيا مع الوسط الحضري.

1. المفاهيم الأساسية للموضوع:**أ- التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا:**

- يقصد به إكساب المعاق مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين. (بوسفي، 2019، ص 145)

- يعرف أيضا بأنه منح الأفراد المعاقين كافة المستويات والطبقات والسلطات والمسئوليات ليتخذوا قرار نهم بأنفسهم حيث إن التمكين ينتج عنها حصولهم على الاستقلال الذاتي وتنمية قدراتهم ومهاراتهم اللازمة لأداء أعمالهم بشكل يعطيهم الإحساس بالرضا وهم يحققون أهدافهم المشتركة، ويتطلب التمكين قدرا كبيرا من انتماء الفرد للمجتمع. (العري، 2021، ص 72)

ب- الإعاقة:

- **الإعاقة الحركية لغة:** إعاقة الشيء، يعوقه عوقا، والتعريف يعني المنع والاستعمال، يمنعه عن أداء نشاطه بكيفية عادية سواء هذا العائق ماديا أو حسيا إي كل العقبات والعوائق وأنواع العجز التي تقف في لغة: إعاقة الشيء يعوقه عوقا، والتعريف يعني المنع والاستعمال، يمنعه عن أداء نشاطه بكيفية عادية سواء كان هذا العائق ماديا أو حسيا أي كل المعيقات والعوائق وأنواع العجز التي تقف في طريق الشخص سواء طريق الشخص سواء داخلية أو خارجية. (نيسية وزوقاي، 2018، ص 325)
- **الإعاقة الحركية:** هي نقص في القدرة على القيام بالوظائف الحركية الطبيعية للإنسان مثل الوقوف أو استخدام اليدين أو الانتقال من مكان لآخر بالمشي أو الجري. كما تعرف الإعاقة الحركية على أنها حالة عجز في مجال العظام والعضلات والأعصاب، تحد من قدرة المصابين على استخدام أجسامهم بشكل طبيعي ومرن، الأمر الذي يؤثر سلبا في نشاطاتهم الحياتية، وتفرض قيودا على مشاركتهم في النشاطات الروتينية. (سليمان وبوحية، 2021، ص 30)

ت- المدينة:

- **مفهوم الوسط الحضري:** لقد كان من النادر استخدام كلمة حضري "urbain" في اللغة الإنجليزية فيما قبل القرن التاسع عشر. وقد تضمن قاموس أكسفورد المختصر تعريفا لها بأنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدينة، وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية urbs وهي اصطلاحا كان الرومان يستخدمونه على المدينة وبصفة خاصة مدينة روما لذلك فإننا نستخدم مفهوم الوسط الحضري إشارة إلى المدينة. (بوضياف، 2018، ص 14)
- المدينة هي منطقة جغرافية صغيرة نسبيا معلومة الحدود تضم عدداً كبيراً من السكان باختلافهم الاجتماعي في حيز واحد، وهذا التعريف يتناسب مع المدن المعاصرة. (Andrés G. Blanco B, 2018)
- لكن المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الآثار أشاروا إلى أن التعريف يستثني معظم المدن ما قبل الحديثة من اعتبارها مستوطنات حضرية صغيرة فقط. (Michael E. Smith, 2019)
- قدم المؤرخ الحضري (لويس مومفورد) "Lewis Mumford" " تعريفاً ثريا للمدينة في كتابه ثقافة المدن على أنها منطقة جغرافية ومنظومة اقتصادية متنوعة وتنوع في العمل وفي الإدارات المؤسسات وميدان للعمل الاجتماعي وميدان للفن والجمال. (Pedro de Almeida Vasconcelos, 2015)
- إن المدينة هي مزيج بين الجانب المادي من (موقع وبيئة وكل العناصر الأيكولوجية)، وجانب اجتماعي لا يقل أهمية على الجانب الأول ويشمل (العلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي) وغيرها من الجوانب الاجتماعية. ومهما اختلفت التعاريف فأنها تتوحد في كون المدينة عبارة عن تجمع حضري كبير فيه العديد من الثقافات والأعراق من السكان، وهذا يؤدي إلى عدم التجانس بين التركيبة السكانية. مع العلم أن المدينة تمتاز بالتخطيط الحضري المنظم خاصة في توزيع المرافق والخدمات وبكثرة المواصلات وتنوعها التي تربط بين مراكز المدن بما يتبعها.

2. أهداف ومجالات التمكين الاجتماعي للمعاقين داخل الوسط الحضري:

- أهداف التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا:

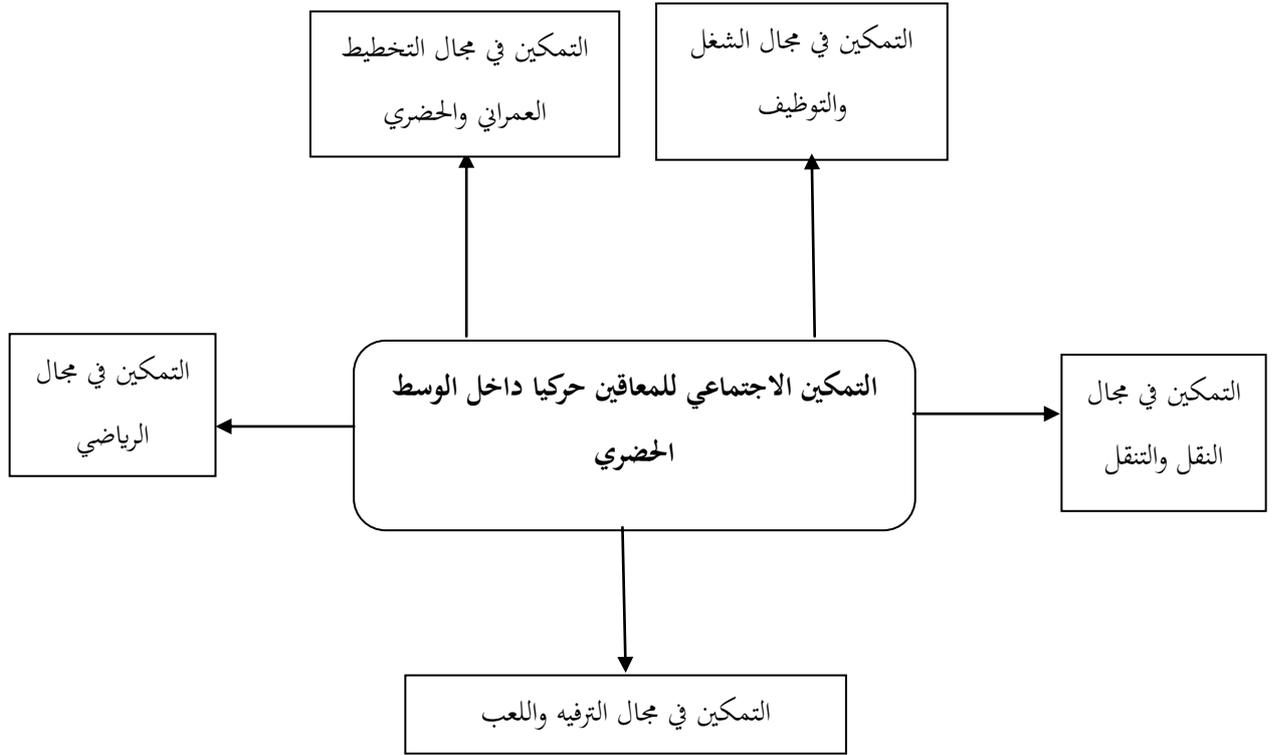
يهدف التمكين بصفة عامة إلى إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما يمتلكه من قدرات ومهارات والتي يصل من خلالها إلى نوعية الحياة التي يرغب فيها، ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد .

أما عن الأهداف الفرعية نذكر منها:

- إعادة الترتيب أو التغيير الجذري للقيم والمعتقدات المرتبطة بصنع القرار، ويتضمن إعطاء الأمل في إحداث تغييرات وتحولات في مؤسسات المجتمع، تعزيز حرية الجماعات والكرامة والحكم الذاتي، والتمكين الاجتماعي يزيد من الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.
- يساهم في تحقيق إنجاز الأعمال بصورة أكثر فاعلية من خلال استخدام أفضل الجوانب المتعلقة باستثمار الموارد البشرية.
- إعادة التفكير في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والتقليل من الاتجاهات السلبية نحوهم.
- استعادة الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة واندماجهم الاجتماعي والمهني في المجتمع والمشاركة في حياتهم ورعايتهم مشكلاتهم اليومية.
- زيادة فرص التفاعل الاجتماعي بين المعاقين وأقرانهم من العاديين مهما كان تواجدهم من أجل تبادل الأفكار والأنشطة والانشغالات المختلفة لهم. (العمرى، 2021، ص 74)

مجالات التمكين الاجتماعي للمعاقين داخل الوسط الحضري:

يوجد داخل الوسط الحضري بالمدن الجزائرية العديد من المجالات المترابطة التي لا يمكن أن تعزل مجال عن آخر، وبهذا فإن عملية التمكين المعاقين حركيا داخل الوسط الحضري يجب أن تكون عملية متكاملة ومترابطة بين جميع المجالات لكي يكون هناك اندماج اجتماعي لهذه الفئة. ومن أهم المجالات التي يهتم بها التمكين الاجتماعي داخل الوسط الحضري هي كما هي مبينة في المخطط الآتي:



المصدر: من إعداد الباحثين

3. إحصائيات عن الإعاقة:

يحدد "التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة" مصطلح العجز ليشمل العاهات والقيود المفروضة على النشاط ومعوقات المشاركة. فالعجز هو تفاعل بين المصابين بحالات صحية (مثل الشلل الدماغي ومتلازمة داون والاكنتاب) والعوامل الشخصية والبيئية المحيطة بهم (مثل المواقف السلبية كمصاعب الوصول إلى المباني ووسائل النقل العامة، وقلة الدعم الاجتماعي). ويوجد في أنحاء العالم كافة أكثر من 1000 مليون شخص من ذوي الإعاقة وهم يشكلون نسبة 15% من سكان العالم تقريباً (أي شخص معاق من كل 7 أشخاص). وسيستمر عدد المصابين بالعجز في الارتفاع بسبب شيخوخة السكان وتفاقم المعاناة من الحالات الصحية المزمنة في العالم. وتتأثر أنماط العجز الوطنية باتجاهات الحالات الصحية والعوامل البيئية وغيرها من العوامل - مثل الحوادث المرورية على الطرق، والسقوط، والعنف، والطوارئ الإنسانية كالكوارث الطبيعية والزلازل، والنظام الغذائي، وتعاطي المخدرات. ويؤثر العجز تأثيراً غير متناسب في النساء والمسنين والفقراء، كما أن الأطفال المنحدرين من أسر فقيرة ووفات السكان الأصليين والمنتقلين إلى الأقليات العرقية معرضون لخطر أكبر بكثير للإصابة بالعجز، وكذلك النازحين داخليا أو عديمي الجنسية. ويواجه اللاجئون والمهاجرون والسجناء المصابون بالعجز تحديات

خاصة في الحصول على الخدمات. ويزداد انتشار العجز في البلدان منخفضة الدخل عن البلدان مرتفعة الدخل، وفي عام 2013 لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن ما يقدر بحوالي 80% من ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية. (منظمة الصحة العالمية، 2023)

وفي الجزائر، هناك تضارب كبير في المعطيات بخصوص العدد الحقيقي لذوي الإعاقة في الجزائر ما بين الجهات الرسمية كالديوان الوطني للإحصاء الذي قدر عددهم 2 مليون معاق فقط سنة 2010 موزعة على النحو التالي: 300 ألف شخص من ذوي الإعاقة الحركية، و 80 ألف شخص معاق من ذوي الإعاقة السمعية و 175 ألف شخص من ذوي الإعاقة البصرية، و أكثر من 856111 شخص من ذوي الإعاقة المتعددة، وليس هذا فحسب فقد لاحظنا غياب تام لبيانات هذه الفئة في التعداد الأخير للسكان عام 2008 و الملاحظ أن عددهم بقي ثابتا منذ أكثر من 20 سنة وبين وزارة التضامن الوطني وقضايا الأسرة التي أكدت بأن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة غير محسوب بصورة دقيقة وأن العديد من الحالات غير مصرح بها والأرقام المتداولة حاليا بخصوصهم والتي تبين أن عددهم لا يتجاوز مليون شخص هي بعيدة عن الواقع لهذا سيتم إدراج إحصاء الأشخاص ذوي الإعاقة في الإحصاء العام سنة 2020. وما بين الجهات غير الرسمية (فدرالية الجمعيات الوطنية للمعاقين) التي تقدر عددهم بحوالي 4 ملايين شخص منها 44% من ذوي الإعاقة الحركية 32% من ذوي الإعاقة التواصلية، و 24% من ذوي الإعاقة البصرية. (بولداس وراشدي، 2021، ص 247)

4. مشاكل المعاقين حركيا في الوسط الحضري بالجزائر

- مشاكل الأرصفة ومسالك السير:

يعاني المعاقين حركيا من مشكلة المشي في الشارع فالأرصفة فهي غير مهيأة لهم، وهي مليئة بالمعوقات تمس وتعترض حتى الأشخاص العاديين مليئة بالحفر، مليئة بالأعمدة وبالمدراجات وبطاولات السجائر. لا يمكن أن يقطع (يعبر) الطريق أي معوق مهما كان دون مساعدة أو مرافقة أحد، وفي بعض الأحيان لا يجد من يساعده أو من يرافقه. (مسعودان، 2005، ص 397)

ومن النادر رؤية مسالك السير الخاصة بالمعاقين داخل الوسط الحضري بالجزائر وهذا راجع في الأساس أولا إلى عدم وجودها في التخطيط العمراني والحضري للمدن الجزائرية، وإن وجدت فتجدها مستغلة من طرف الأفراد المشاة غير معاقين أو تستغل في أغراض شخصية.

- مشاكل في المساكن:

يُنظر إلى حق المعوق في السكن على أنه مفهوم واسع يتعدى توفير غرفة للعيش والإقامة، ولكن يتضمن تجهيزات خاصة في تلك الغرف تتناسب ووضعية المعوق وظروفه وكذلك تساعده على الاعتماد على نفسه في تسيير أمور حياته اليومية، كما يتسع الحق في السكن، ليشمل المباني، والمنشآت والشوارع والأرصفة وملحقاتها، ومرافق الرياضة وغيرها. يمكننا القول إن فئات المعوقين تواجه مشكلات جد خطيرة على صعيد ممارسة الحق في السكن التحرك والتنقل بسهولة واستقلالية معتمدين على ذواتهم دون تعب أو معاناة، وكذلك أثناء دخول المباني واستعمالها والخروج منها. (مجد صالح، 2011، ص 18)

- مشاكل في وسائل النقل ومواقف خاصة بالمعاقين:

بالنسبة لوسائل النقل العمومية إن ما يمكن أن نلاحظه للوهلة الأولى، هو عدم ملائمة وسائل النقل المادية المستعملة لنقل الأشخاص المعوقين، حيث نجد مثلا الأشخاص المعاقين حركيا لا يستطيعون الصعود بكراسيهم المتحركة إلى داخل الحافلة أو السيارة بدون مساعدة من الغير، في حين أن هناك وسائل بسيطة يمكن توفيرها من طرف صاحب حافلة ولدى مؤسسة النقل بالسكك الحديدية وهي عبارة عن دعائم صلبة (rampe d'accès) توضع بشكل منحدر عند باب المدخل، يمر فوقها الشخص المعوق بكرسيه ليلج إلى الداخل بدون طلب المساعدة من غيره. من جهة أخرى نلاحظ عدم وجود أماكن مخصصة لمثل هذه الفئة داخل وسائل النقل في حد ذاتها، خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يستعملون الكراسي في تنقلهم بسبب الضيق في تصميم هذه الحافلات. كما أن معظم وسائل النقل العمومي، إن لم نقل كلها تنعدم بداخلها ملصقات تعطي الأولوية للأشخاص المعوقين في الجلوس عند الدخول إلى معظم محطات نقل المسافرين، يجد الشخص المعوق حركيا نفسه غير قادر للوصول إلى مصطبة بيع التذاكر (guichet) بسهولة مما يضطره إلى طلب مساعدة الغير. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ وسيلة النقل العمومي الوحيدة المصممة بطريقة تراعي احتياجات الأشخاص المعوقين الترامواي الذي يمكن لهم استخدامه بسهولة. حاليا، هي بالرغم من وجود نص قانوني يسمح بذلك. (صافر، 2017، ص 08)

- المشاكل التعليمية:

يبدو للوهلة الأولى أن معاناة الطلبة المعوقين حركيا أقل من غير وهم من أصحاب الإعاقات الأخرى كونهم لا يواجهون مشاكل في الاتصال مع المعلمين، أو الإفادة من أساليب وطرائق التعليم التقليدية المستخدمة في المدارس، والحقيقة أن المعاقين حركيا يواجهون مشاكل ذات طبيعة مختلفة عن تلك التي يواجهها زملائهم الصم والمكفوفين، فنسبة الأمية بين المعاقين حركيا عالية جدا ويعانون وأسرهم معاناة شديدة في الوصول إلى المدارس، بسبب رداءة نظام المواصلات، ووجود العوائق الهندسية التي تمنعهم من الدخول إلى المنشآت التعليمية، واستعمالها بسهولة، كما يعاني هؤلاء من معاملة زملائهم الطلبة القاسية ما يدفع كثيرا منهم إلى التسرب من المدارس. ويلاحظ تقصير القائمين على المؤسسات التعليمية، على اختلاف مستوياتها في القيام بدورهم تجاه المعاقين حركيا بالشكل اللازم كتهيئة البيئة المادية والاجتماعية المناسبة لمجهم في كل المؤسسات، بحيث يقع على عاتق القائمين على المؤسسات التعليمية مسؤولية توفير أجواء صحية يشعر فيها الطلبة بالأمان والتقدير والاحترام، وتتاح لهم من خلالها فرص متكافئة في التعليم والمعاملة دون تمييز. (صبيحي عواده، 2007، ص 27)

وعليه فإن المطلوب من مخططي المدارس إلى مراعاة جانب التلاميذ المعاقين حركيا من البداية وذلك من خلال وضع مسالك لسيير ومنحدرات خاصة بهم في جميع أركان المدارس. ومحاولة إشراك التلاميذ المعاقين في النشاطات الرياضية والثقافية والترفيهية لكي يحقق الاندماج داخل الفضاء المدرسي.

ويعاني المعوقون حركيا من مشاكل خاصة على صعيد التعليم العالي، فمنهم من لا يستطيع اختيار التخصص التي يرغب فيه بسبب عدم ملائمة البيانات، وفي كثير من الحالات يعرف المعاقون حركيا عن الالتحاق بالجامعة، لأن مبانها غير ملائمة لمتطلباتهم الحركية، ومن الجدير ذكره أن وزارة التعليم العالي لم تضع آلية لغرض تطبيق المواد الخاصة بموائمة الأماكن العامة الواردة في قانون حقوق المعوقين لسنة 1999 على الجامعات ومعاهد التعليم العالي. وهناك استثناء واحد هي جامعة بيت لحم التي عملت منذ عدة سنوات على إجراء التعديلات الهندسية اللازمة لتسهيل حركة المعوقين في معظم مرافقها ويظهر التقصير بشكل واضح في التعافي مع المعاقين على صعيد النشاطات والأطر المنهجية والعمل التطوعي في الجامعات، فمجالس الطلبة ومكاتب شؤون الطلبة في الجامعات لا تولي أهمية خاصة لمتابعة مدى تأقلم الطلبة المعوقين مع الأجواء الجامعية، مما يجعل بعض الطلبة يتدمرون ويتراجعون على الصعيد الأكاديمي أو حتى التسرب من الجامعة. (صبيحي عواده، 2007، ص 28)

- مشاكل في تصميم المباني الإدارية:

تجاوز السؤال حدود منزل المعوق ليسأل عن الحواجز المعمارية التي يشكو منها في المباني العامة، مثل المدارس والمستشفيات والأسواق والمساجد، والمطارات والمباني الإدارية والمكتبات والمنشآت الترفيهية. وهذا يتطلب إعادة النظر في مرافق هذه المباني ووضع مشكلة المعوق حركيا في الاعتبار، لان نسبة الإعاقة كما ذكرنا سابقا لا تقل عن 10% في أي مجتمع في المجتمعات. وهذه الفئة من الناس لها الحق في أن تتمتع بجميع ما يتمتع به غيرها من الخدمات العامة وبالإضافة الى هذه الأسئلة المحددة تحدث المعوقون عن مصاعب أخرى تواجههم في المباني العامة، فاشتكك نسبة 55% منهم من مشكلة الدرج وتعدد الأدوار، واشتكك نسبة 35 من مشكلة المصاعد. نرى أن دورات المياه تشكل أكبر صعوبات للمعوقين في المستشفيات والمساجد والمباني الحكومية، وسبق أن أشرنا إلى هذه المشكلة في المساكن الخاصة بالمعوقين ثم إن سيارات المعوقين يجب أن تخصص لها مواقف توضع بها إشارات تدل على أنها محجوزة للمعوقين. (سعيد الشيباني، 1994، ص204)

ومن أهم المشاكل المتواجدة في المباني العامة في المدن الجزائرية نذكر منها:

- ✓ عدم توفر دورات مياه خاصة بالمعوقين
- ✓ عدم توفر مواقف السيارات المعوقين
- ✓ عدم توفر منحدرات في مداخل المباني العامة
- ✓ صعوبة الدخول الى المباني العامة
- ✓ عدم توفر لوحات إرشادية
- ✓ عدم توفر مصاعد في العديد من المؤسسات العمومية

- مشاكل توظيف المعاقين:

لا تزال العديد من المؤسسات لا تحترم تخصيص حصة 3 بالمائة من توظيفاتها للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة التي ينص عليها القانون، على الرغم من أن القانون واضح وهو ما جعل مناصب الشغل الموجهة لهذه الفئة شبه منعدمة فيما تبقي السلطات العمومية مدعوة لفرض مزيد من الرقابة على هذه المؤسسات من أجل إجبارها على احترام القانون. وعلى الرغم من وجود النص القانوني رقم 02-09 المؤرخ في 08 مايو سنة 2002 الذي يتعلق بحماية الأشخاص المعوقين وترقيتهم في مادته الـ 27 الذي يقضي بضرورة أن تخصص نسبة 3 بالمائة على الأقل من مناصب العمل في المؤسسات الاقتصادية للأشخاص المعوقين المعترف لهم بصفة العامل، إلا أن الجانب الردي غير موجود وهو ما جعل اغلب المؤسسات تضرب بهذا القانون عرض الحائط. وحسب مصدر من المفتشية الجهوية للعمل لولاية الجزائر فان أعوان تابعين للمفتشية يقومون بشكل دوري بزيارات للآلاف من المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة ، ونتج عن ذلك إحصاء أكثر من 90 بالمائة مؤسسة ما بين عمومية وخاصة ومختلطة لا تحترم حصة تشغيل

المعوقين تم توجيه لها اعتذارات وعن سبب عدم تحرير محاضر مخالفات لهذه الشركات، ذكر ذات المصدر أن عدم احترام القانون في تخصيص حصة 3 بالمائة من الوظائف للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة حقيقة مخالفة للقانون لكن المفتشية لا تملك إلا صلاحية إصدار اعتذارات بسبب غياب مادة في هذا القانون لردع مثل هذه المخالفة. (زموش، 2022)

- المشاكل المتواجدة في تصميم المساجد ومنتزهات اللعب والهياكل الرياضية بنسبة للمعاقين حركيا:

تعتبر المنتزهات العامة من حدائق ألعاب وحظائر تسلية أماكن للترفيه والاستمتاع بالنسبة لقطاع عريض من السكان، الذين يقبلون عليها في أوقات مختلفة نظير ما توفره لهم من فرص للترويح عن النفس وقضاء وقت الفراغ، وهو ما يعني أنه يمكن أن تشكل أيضا فضاء للتعويض والتنفيس بالنسبة للمعاقين حركيا كذلك، حيث تسهم في إخراجهم من الوضعية النفسية التي يقعون فيها خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعانون من سوء تكيف مع واقعهم الصحي. إلا أن طبيعة التهيئة المتبعة في تصميم جل هذه المرافق تجعلها إقصائية لهم، وتصبح معها عملية استخدامها مسألة حصرية فقط على فئة الأصحاء، في حين يحرم منها في المقابل المعاقين حركيا جراء صعوبة الولوج إليها والتجول في أرجائها والاستفادة من مرافقها، وذلك بفعل عدم مراعاة أن يكون من بين زائريها معاقين حركيا هذا الأمر نلتمسه أيضا حتى في الملاعب الرياضية على اختلاف أنواعها، والتي نجدها تفتقر إلى مداخل خاصة بالمعاقين حركيا أو حتى جناح خاص بهم في المدرجات، ما يعني استحالة ولوجهم إلى الملاعب والجلوس في مقاعدها لمشاهدة المباريات، وأن البحث عن تحقيق ذلك يستوجب في أغلب الأحيان تجنيد مساعدة خارجية للمساهمة في إنجاح الأمر، على ما يستجلبه ذلك من حرج اجتماعي كبير للمعاق وإحساس بالعبء على الآخر من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الأمر غير قابل للتكرار بشكل دائم. ما قيل عن المنتزهات والملاعب يسري أيضا على المساجد، حيث تشكل مداخلها ومخارجها والتي تكون غالبا في شكل سلالم عائق تصميمي يمنع الكثير من المعاقين من ارتيادها في كل الصلوات. (قاسمي وفويل، 2018، ص18)

II - مجالات التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا داخل الوسط الحضري:

أ- في مجال التخطيط الحضري:

• من جانب التشريع القانوني المعماري:

مكانة المعاق في التشريع الجزائري المعماري صادقت الجزائر على العديد من المواثيق والعهود الدولية الخاصة بحماية المعاقين وترقية حقوقهم، هذه المصادقة أنجز عنها أليا التزام محلي صريح بالتكفل بمشاكل هذه الفئة بكل أصنافها، والذي جسده فعليا في إصدار العديد من المراسيم والقرارات المكرسة لمجموعة كبيرة من الحقوق لفائدة هذه الفئة منذ مطلع عشرينية الثمانينات، والتي من جملتها تذكر الآتي:

- ❖ المرسوم رقم 80-59 المؤرخ في 21 ربيع الثاني 1400 هجري الموافق ل 08 مارس 1980، والمتضمن إحداث مراكز متخصصة في تعليم الأطفال المعاقين وتنظيمها وسيورها .
- ❖ المرسوم رقم 2-1 المؤرخ في 21 رجب 1402 هجري الموافق ل 15 ماي 1982، والمتعلق بتشغيل المعاقين وإعادة تأهيلهم المهني .
- ❖ المرسوم رقم 87-257 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1408 هجري الموافق ل 01 ديسمبر 1987، والمتضمن إنشاء مركز وطني لتكوين الموظفين الاختصاصيين في مؤسسات المعوقين .

❖ المرسوم رقم 89-257 المؤرخ في 26 رمضان 1409 هجري الموافق ل 02 ماي 1989 والمتضمن إنشاء مراكز تعليم متخصصة ومراكز تربوية للطفولة المعوقة ويتم القائمة الملحقة بالمرسوم.

❖ القانون رقم 02-09 المؤرخ في 25 صفر 1423 الموافق ل 08 ماي 2002، والمتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم. (الجريدة الرسمية، 2002، ص11)

الاهتمام بالمعاقين حركيا لم يتوقف عند هذا الحد، بل أمتد أيضا ليس تأهيل الفضاء المدني وتكييفه ليتلاءم مع احتياجات هذه الفئة من المجتمع، فنجد أن التشريع الجزائري استجاب لذلك في عدد من مواد القانون 02-2009 المتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم، حيث نصت في هذا الإطار مثلا المادة (30) على أنه من أجل تشجيع إدماج واندماج الأشخاص المعوقين في الحياة الاجتماعية، وتسهيل تنقلهم وتحسين ظروف معيشتهم ورفاهيتهم، فإنه تطبق تدابير من شأنها القضاء على الحواجز التي تعيق الحياة اليومية لهؤلاء الأشخاص، لا سيما في مجال التقييس المعماري وتهيئة المخلات السكنية والمدرسية والجامعية والتكوينية والدينية والعلاجية، وكذا الأماكن المخصصة للنشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية، إلى جانب تسهيل الوصول إلى الأماكن العمومية واستعمال وسائل النقل، وتيسير حصول الراغبين في السكن على ذلك في المستوى الأول من البناءات بالنسبة إلى الأشخاص المعوقين، أو المكلفين بهم عند الاستفادة من مقرر منح السكن طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. في حين مكنت المادة التي تليها الأشخاص المعوقين الذين تقدر نسبة عجزهم ب 100% من تخفيض في مبلغ إيجار وشراء السكنات الاجتماعية التابعة للدولة أو الجماعات الإقليمية. أما المادة (32) من ذات القانون فقد خصصت ما نسبته 04% من أماكن التوقف في المواقف العمومية للشخص المعوق أو مرافقه. (قاسمي وفويل، 2018، ص13)

تعد هذه القوانين هي جوهر التمكين للمعاقين وذوي الاحتياجات في الجزائر إلا أن هذا التمكين يبقى ناقص ولا يلزم بجميع جوانب حياة المعاقين وخاصة عند تصميم وتخطيط المباني والمسكن والمسارات والمنحدرات الخاصة بهم. وعليه فإن لابد من وضع قوانين أخرى أكثر فاعلية، مع متابعة المشاريع أثناء التشييد هل هي تراعي حقوق المعاقين أم لا؟

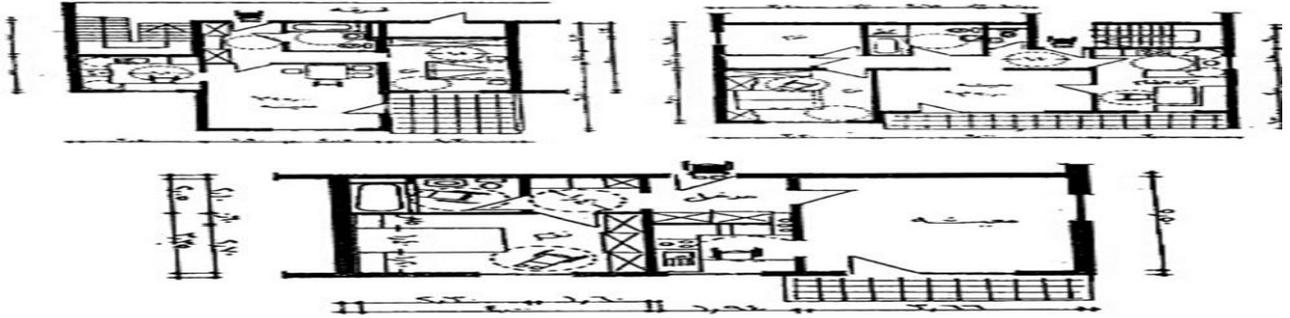
• في تصميم المساكن:

الأسس العامة لتصميم الفضاءات الداخلية لمساكن ذوي الاحتياجات الخاصة: تفتقد الكثير من المساكن الحديثة إلى المرونة في إمكانية إعادة توظيف فضاءاتها الداخلية زيادة أو تقليص حجم هذه الفضاءات والتصميم الداخلي لها حسب حاجة الأسرة. وفي هذا الحالة قد تضطر الأسرة لتلبية احتياجاتها المرحلية المتغيرة إلى التنقل من مسكن إلى آخر بما يصاحبه من سلبيات عدم الاستقرار والانتماء الاجتماعي والتمكين الأسرة من تحقيق احتياجاتها المرحلية، بأزم العمل على توفير مساكن تتسم قضاء أنها الداخلية بالمرونة في تصميمها، وتنفيذها، وسهولة تمددها وتوسعها المستقبلي مع وجود فرد معوق في الأسرة) خصوصاً وأن بديل الانتقال من مسكن إلى آخر، لتلبية الاحتياجات المرحلية بعد غير ممكن اقتصاديا للعديد من الأسر. لذا يجب أن يتسم تصميم المسكن بخاصية المرونة لإعادة توظيف الغرف والفراغات وتغيير مساحتها، أو إضافة عناصر جديدة حسب رغبة الأسرة وما يستجد لها من متطلباتها فضلا عن الأخذ بعدد من الملاحظات التصميمية المطلوب توفرها مع وجود ذوي الاحتياجات الخاصة في المسكن ومن هذه الملاحظات:

- الأخذ بالمقاييس العالمية الإنسانية والاشتراطات القانونية والهندسية للبناء والتشييد، ووضع عجز المعاق بالحسبان عند تصميم المسكن

- أن يمنح المسكن المعاق التواصل والتقارب الاجتماعي الأسري ويشعره بالألفة والانتماء لأفراد الأسرة وتحقيق الخصوصية والاستقلال .
- العمل على الإقلال قدر الإمكان من الجهد المبذول في الأعمال المنزلية وإزالة العوائق لأداء الأنشطة المعيشية اليومية بيسر وسهولة وذلك بتجهيز المسكن بالأدوات الميسرة لحركة المعاق مثل (القضبان، المتحدرات، والمقابض في الأبواب والجدران ... الخ). إعطاء التصميم بفراغاته الداخلية، الإحساس بالرحابة والبساطة واللياقة وحسن التوزيع. (خلف، 2005، ص1016)

صورة (01): توضح التصميم والأبعاد المعمارية للمعاقين حركيا داخل المسكن



المصدر: (وزيري ، 1996 ، ص 20)

• تخطيط الأرصفة ومسالك السير:

إن التضخم الكبير الحاصل في مختلف أنواع وسائط النقل (سيارات شاحنات دراجات نارية وهوائية، حافلات، ترامواي... الخ)، جعل المدن تعاني من مشكلات كبرى في حركة السير، حيث أصبحت إمكانية التنقل من مكان إلى آخر تمثل مشكلة مرهقة لأفراد المجتمع، ومن هنا كان لزاما أن يتم تصميم الشوارع بما يستجيب لاحتياجات المعاقين، كأن يتم تخصيص مسارات خاصة بهم على حواف الشوارع وشبكات الطرق، حتى يستطيع السير عليها الأفراد المضطربين إلى التنقل لمسافات طويلة نسبيا، مستخدمين في ذلك أدوات المساعدة المكيفة لهذا الغرض كالدراجات النارية، حيث أنها توفر لهم عملي السهولة والأمان أثناء انتقالهم، على أن تكون هذه المسارات بعرض يتناسب مع حجم الأجهزة المساعدة ليسهل مرورها على جانبي الشارع ذهابا وإيابا. (قاسمي وفويل، 2018)

وأما على الاشتراطات والتجهيزات المطلوبة للمعوقين في أرصفة المشاة لابد من توفير التسهيلات التي تستند على إستراتيجيات تراعى فيها الأبعاد الاجتماعية لتطوير وتأهيل البيئة العمرانية لتناسب احتياجات المعوقين (بغض النظر عن نوعية الإعاقة التي يعاني منها المعاق) وذلك من خلال التعليمات والمتطلبات الهندسية المطلوب الالتزام بها لإزالة العوائق التي تحول دون اندماجهم في المجتمع، ومن تلك المتطلبات توفير ما يلي:

❖ عرض الأرصفة الكافي لمرور الكراسي المتحركة والدوران للخلف.

❖ منحدرات للأرصفة عند التقاطعات ومعابر المشاة لتمكن المعاق من الانتقال من رصيف إلى آخر دون وجود أية حواجز أو موانع.

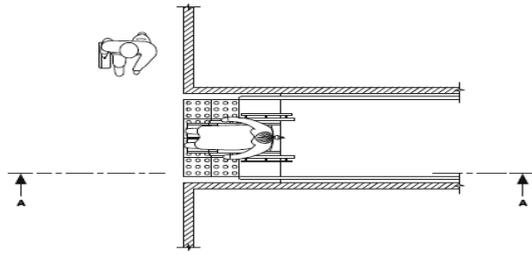
❖ مواقف خاصة بالمعوقين ذات أبعاد قياسية وقريبة من المداخل والمخارج وتزويدها بالرمز الخاص بالمعوقين.

❖ ممرات خالية من العوائق والبروزات والدرجات التي تعيق حركة المعوقين وذات أرضية خشنة بدرجة مناسبة لمنع الانزلاق وذات سطح لا يسبب اهتزاز العربات حسب المواصفات الخاصة.

❖ حواجز تثبت على المنحدرات ذات الميول الكبيرة. (وزارة شؤون البلدية والقروية، 2006، ص34)

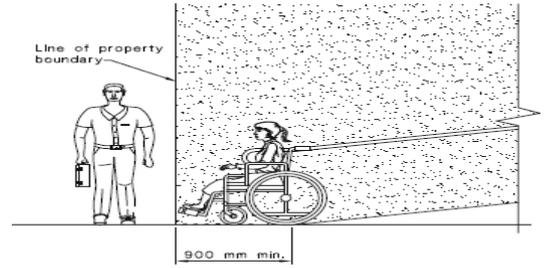
صورة (03): توضح نوع مسالك السير للمعاقين حركيا

صورة (02): توضح المعايير التصميمية للأرصفة للمعاقين



NOTE: TGSIs to be installed within the property boundary.

FIGURE 16. LOCATION OF RAMP AT A BOUNDARY TO PREVENT PROTRUSION OF HANDRAILS AND TACTILE GROUND SURFACE INDICATORS (TGSIs) INTO A TRANSVERSE PATH OF TRAVEL



SECTIONAL ELEVATION A-A

المصدر: (Gobran, 2021, p. 20)

• وسائل النقل الحضري ومواقف السيارات:

وقد لقيت قضية تشجيع المعوقين على الحركة في البيئة الحضرية الاهتمام الكبير وبدأت التشريعات الخاصة بتخطيط المدن والمباني بمراعاة الشروط والمواصفات التي تسهل حركتهم لامتثالهم من خلال تحديث خدمات المراقبة الأساسية للنقل.

إن الهدف الرئيسي من وجود أنظمة للنقل يتحقق في تأمين إمكانية الوصول للأشخاص المعوقين الى جميع الأماكن والأبنية العامة والخاصة، وإمكانية دخول الأبنية بسهولة، وإمكانية استعمال الخدمات العامة والخاصة، وربطها مباشرة بما تتطلبه البيئة المحلية لمجتمع من المجتمعات. وبذلك كان من الواجب اتخاذ الإجراءات التالية لتشجيع المعاقين على الانخراط في المجتمع والاتصال بالآخرين، وقضاء مصالحهم بأنفسهم :

✓ تجهيز وسائل النقل العام بما يسهل استخدام المعاقين لها، مثل المصاعد والسلالم المتحركة والمزالق لصعود القطارات الحافلات وما شابهها، لا سيما في المناطق التي يكثر انتقال المعاقين بينها مثل المستشفيات، والمراكز الصحية، ودور الرعاية، وأماكن العلاج .

✓ إعداد محطات السكك الحديدية، والمطارات من حيث تصميم المباني والمرافق وتجهيزها، بحيث يمكن للمعاقين أن يستفيدوا من خدماتها دون عناء.

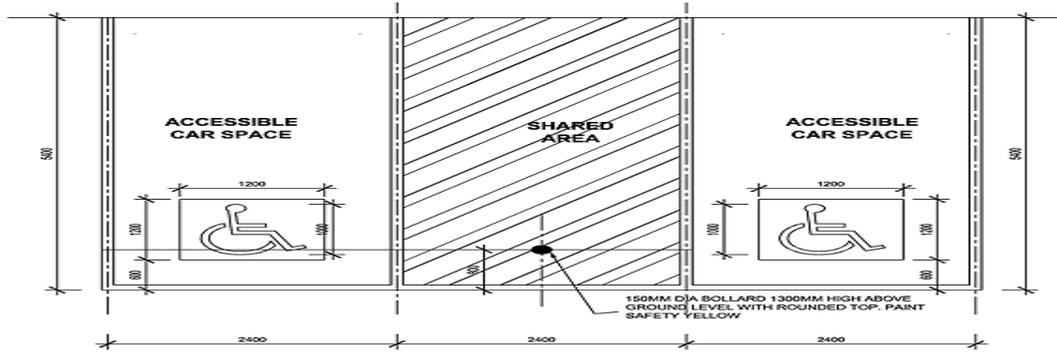
✓ توفير خدمات نقل خاصة يمكن أن يستدعيها المعاقين لنقلها نظير اجر رمزي أو مجاني، وأن تكون هناك أماكن مجهزة خصيصا لنقل المعاقين.

✓ حجز عدد من المقاعد في وسائل النقل للمعاقين. (بوضيف، 2018، ص 115-116)

- تصميم مواقف السيارات للمعاقين حركيا:

- ❖ تخصيص مواقف خاصة لسيارات المعوقين في كل طابق من مباني مواقف السيارات بمعدل موقف سيارة واحدة لكل مئة موقف سيارة وبما لا يقل عن (3) مواقف سيارات.
- ❖ يجب ترويض مواقف السيارات الخاصة بالمعوقين بإشارات للدلالة على أنها مخصصة للمعوقين فقط ولا يجوز استعمالها من قبل غيرهم.
- ❖ يجب أن تتوفر إمكانية الوصول بسهولة إلى المواقف والخروج منها وأن يراعى في ذلك توفير المصاعد والمنحدرات الملائمة.
- ❖ يجب أن تتوفر إمكانية الوصول بسهولة إلى صالات المصاعد والأدراج من الشوارع الجارية المبنى. (خماش، 1993)

صورة (04): توضح شكل المواقف للسيارات والمركبات للمعاقين حركيا داخل الوسط الحضري



المصدر: (Bruce , 2015)

قد حاولت الجزائر كفالة الحق في حرية التنقل وتسهيله لذوي الإعاقة من خلال تسهيل الوصول إلى الأماكن العمومية واستعمال وسائل النقل عن طريق بطاقة المعوق التي تحمل إشارة "الأولوية في الاستقبال وأماكن التوقف بنسبة 4 % من أماكن التوقف في المواقف العمومية للمعوق أو مرافقه، كما استفاد المعاقين في الجزائر من مجانية النقل أو التخفيض في تسعيرات النقل البري الداخلي والنقل الجوي العمومي. (بن النوي، 2021، ص33)

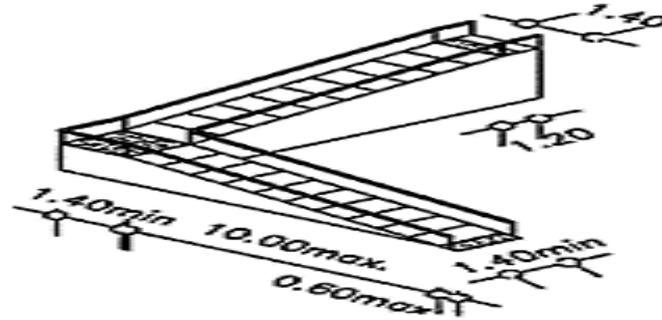
• المؤسسات والأماكن العامة:

تشمل هذه التجهيزات كل الفضاءات التي تكون خارج المنزل أو المسكن والتي تشمل الشوارع والأرضية والميادين والتقاطعات وميادين الخدمات العامة مثل المستشفيات، والمباني الحكومية المختلفة والمباني التعليمية، والتي يجب أن تصمم بشكل محددة ووفق معايير مدروسة حتى لا تعيق حركة المعوق حركيا، وتحول دون قيامه بمهامه اليومية وهي محددة كالاتي :

✓ **الأبواب والنوافذ:** يراعى عدم استخدام الأبواب المتأرجحة أو الدورانية أو القابلة للطي، كما يفصل إضافة مقبض يد أفقي على طول الباب وبارتفاع مقبض الباب الرئيسي وذلك لمساعدة مستخدمي الكراسي المتحركة، كما يراعى استخدام الأبواب المنزلقة لاسيما على المداخل الرئيسية. أما النوافذ فيجب أن تكون على ارتفاع 60 سم حتى تسمح بالرؤية إلى خارج المبنى لاسيما الكراسي المتحركة ويفصل تحسب استخدام الوائد المنزلقة رأسيا لصعوبة فتحها وغلقها. إن تفاعل المعوق حركيا مع المجتمع ومشاركته في عملية البناء والتنمية والتطوير يجعله يتردد على المباني العامة والمؤسسات المختلفة سواء للعمل أو الدراسة أو العلاج أو السبب الأسباب، لذلك يجب أن تعدل هذه المنايا بما يتناسب وحاجات هذه الفئة، ومن هذا المنطلق يجب من مراعاة المعايير التالية في تصميمها. (سي بشر، 2012، ص149)

أنظر الصورتين رقمي (05) و(06).

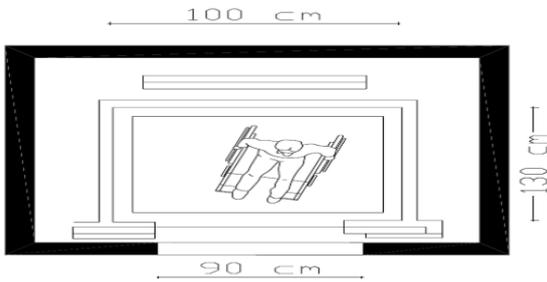
صورة (07): توضح التصميم والأبعاد المنحدرات للمعاقين حركيا



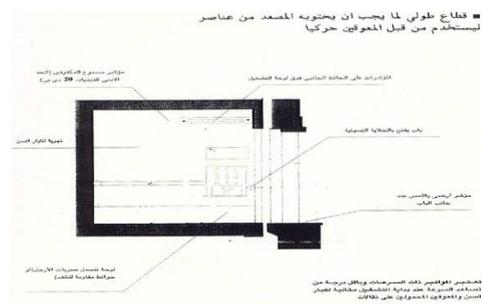
المصدر: (Department of Economic and Social Affairs, 2023)

✓ **المصاعد:** يجب استخدام المصاعد من نوع دقيق أي المصاعد الهيدروليكية لضمان وقوفها بدقة عند المستوى المطلوب، ويجب أن تكون واسعة ذات فتح يدوي وأن تكون جدرانها مقاومة للصدمات الناتجة عن الكراسي المتحركة. أما أزرار التحكم الدالة في المصاعد فيجب أن تكون في مكان ظاهر ليسهل الوصول إليها كما تزود غرابة المصعد جرس وتلقون يعمل ببطارية خاصة في حالة انقطاع التيار الكهربائي. يعتبر الشارع فضاء يحتوي على العديد من الممرات والمسارات، ومواقف للسيارات وتعتبر الوظيفة الرئيسية للشارع في عملية الربط بين مختلف الفعاليات والأنشطة التي يقوم هذا المعوق حركيا كما تركز عليه جميع استخدامات الأرض السكنية والتعليمية والصحية والترفيهية والحكومية ومن هذا جاء الاهتمام بتصميم الشوارع وفق احتياجات المعوقين حركيا. (سي بشير، 2012، ص149)

صورة (9): توضح كايينة المصعد الخاص بالمعاقين حركيا



صورة (08): توضح العناصر المصعد الخاص بالمعاقين حركيا



المصدر: (موقع بلدية الكويت، 2021)

✓ **دورات المياه العامة والحمامات:** عند تصميم دورات المياه في الأماكن والمباني العامة يراعى تخصيص جزء منها لخدمة المعاقين بواقع دوره واحدة للرجال وأخرى للنساء وفقاً لما يلي :

- توفير الفراغات والإمكانات الكافية لمساعدة المعاق على الحركة بسهولة داخل وخارج الدورة .

- ه تفتح أبواب الدورة الخاصة بالمعاق للخارج ولا يقل عرض الباب عن (82سم) ويرتفع عن سطح الأرض مسافة (20سم) .
- تثبت الأحواض وأدوات التحكم والملحقات الخاصة بالدورة كالمناشف وحامل الورق وخلافه على ارتفاع لا يقل عن (76سم) ولا يزيد عن (137سم) .
- أن تكون الأرضيات من مواد خشنة لمنع الانزلاق مع مراعاة التهوية والإضاءة الجيدة.
- أن يراعى تزويد المبنى المتعدد الأدوار بدورة مياه خاصة بالمعاقين بكل دور يوجد به دورات مياه مجمعة الحد الأدنى لمساحة الحمام (2م2.20) . (سعد، 2010، ص1594)

صورة (10): توضح التصميم المطلوب لدورات المياه الخاصة بالمعاقين حركيا داخل



الأبعاد القياسية لدورات المياه العامة المستعملة من قبل المعاق

المصدر: (موقع بلدية الكويت، 2021)

ب- تمكين المعاقين حركيا في مجال العمل والشغل:

حيث يهدف التمكين الوظيفي لذوي الاحتياجات الخاصة إلى إكسابهم مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الفعالة في مختلف أنشطة الحياة. فضلا عن تغيير ثقافة المجتمع نحو ذوي الإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين. ويعد التمكين الوظيفي من الجوانب المهمة للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويهدف إلى التقليل من تأثير الإعاقة بتقديم الخدمات المساندة مثل التدريب والمتابعة بعد التشغيل، ومدى تكيف ذوي الاحتياجات الخاصة. العمل الذي التحق به مع حل المشكلات التي تواجهه، ويتم ذلك من خلال مراكز التأهيل المهني أو التأهيل الشامل أو الورش المحمية. (مغربي نجاد، 2021، ص117)

و من أهم النقاط التي يركز عليها التمكين الوظيفي هي تتبع نشاط المعوق في عمله الجديد للتأكد من تكيفه واستقراره، وذلك عن طريق دراسة درجة تكيفه مع العمل، وفي علاقاته الاجتماعية مع زملائه في مجال العمل، والتعرف على المشكلات التي قد تعترضه في مجال عمله أو في أسرته أو بيئته المحلية عند بدأ ظهورها، حيث أنه في بعض الحالات يجد المعوق بعض الصعوبات في القيام بالعمل المدرب عليه فينتابه الإحباط، أو قد تسوء علاقاته بصاحب العمل، أو قد لا يكون الأجر مجزيا، أو يكون العمل مجهدا، ولذلك فإن وجود الأخصائي الاجتماعي إلى جانب المعوق في هذه المرحلة هام ليساعده في التغلب على هذه المشكلات أولا بأول. (مسعودان، 2005، ص238)

وتبقى هذه الفئة تعاني في العديد من المدن الجزائرية حتى بعد التأهيل والتكوين المهني خاصة بعالم الشغل، فالمعوق بعد أن يتحصل على شهادة في التكوين المهني يبقى أمامه البحث عن عمل يتوافق مع اختصاصه ويتناغم مع طبيعة إعاقته، إلا أن الاتجاهات السلبية نحو تشغيل المعوقين تدفع بهم إلى البطالة أو تشغيلهم بسبب الشفقة، الأمر الذي يزيد من حدة معاناتهم ليس فقط من الناحية الاقتصادية المادية وإنما أيضا من الناحية النفسية (الشعور بالنقص، التهميش، النبذ....) كما أن نقص المشاغل الحمية ومناصب العمل مقارنة بالعدد الهائل للمعوقين الطالبين المناصب العمل يعتبر عائق آخر يزيد من شدة تأثير الإعاقة على حياة الفرد. (فريم، 2010، ص47)

ت- التمكين الرياضي للمعاقين حركيا بالمدن الجزائرية:

تساهم الرياضة بدور إيجابي كبير في إعادة التوازن النفسي للمعاق والتغلب على الحياة الريبية والمملة ما بعد الإصابة. نجد أن الأنشطة البدنية والرياضية تسعى إلى تدعيم الجانب النفسي والعصبي للمعاق وإخراجه من عزلته التي سببتها له الإعاقة، وذلك عن طريق غرس عناصر الاعتماد والثقة وبعبارة أخرى تسهيل وسرعة استفادتهم وإفادتهم بانتظامهم فيما يسمى بالعلاج المهني، تدريب المعاق على ممارسة مهنة سابقة أو جديدة، طبقا لميوله ومواهبه ونسبة إعاقته. الرياضة وغرس القيم الاجتماعية فيهم، بل هي تمتد إلى أبعد من ذلك، إلى دعمهم التأهيل المهني بالنفسي. إن إعادة تكيف المعاقين في المجتمع من الأهداف النبيلة لرياضة المعاقين إعادة تكيفهم والتحامهم ببنية المجتمع المحيط بهم، أي أن الأنشطة البدنية والرياضية لا تهدف فقط إلى دمج المعاقين من خلال المنافسات اللازم للمعاق وتنمية وتطوير أدائه لمهنة جديدة. (لعلام، 2017، ص 128-135)

يمكننا القول بأن للمجتمع المدني دور حيوي في توجيه المعوقين للانخراط في عالم الرياضة وذلك بالعمل على إقامة ندوات لتعميم فوائد الرياضة للمعوقين، والعمل على طلب تزويد كل ولاية على الأقل بمدربين وأطباء رياضيين ومعالجين وحكام وإداريين متخصصين في رياضة المعوقين، التأكيد على إجبارية الرياضة داخل مراكز التكوين والتأهيل والتعليم الخاصة ب المعوقين، وإنشاء اتحادات رياضية خاصة بهذه الرياضة تنظيم دورات ودية ودولية خاصة بهذه الرياضة وتشجيع المعوقين على المساهمة في مبارياتها وتشجيعهم على الحصول على مراكز جديدة . (كبار، 2004، ص 117)

سمحت العدة التشريعية المتبعة في الجزائر فيما يخص إدماج ذوي العجز (المعوقين) بإحداث شبكة من الهياكل المختصة في مختلف عمليات التأهيل وإعادة التأهيل موزعة عبر ولايات الوطن وبالعودة إلى المراكز والمؤسسات التي تعنى بالتدريب والتأهيل الرياضي والمهني للمعوقين حركيا، نجد أن عددها قليل جدا إذا ما قورن بالحاجة الماسة لمثل هذه المراكز من جهة، والزيادة المستمرة لنسبة الإعاقة جراء حوادث مختلفة في الجزائر من جهة ثانية بالإضافة إلى أن التأهيل بأشكاله يتطلب إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لوضع خطط تسيير قصيرة وطويلة المدى لإنجاح هذه العملية، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عددا لا بأس به من المراكز توفر خدمات متنوعة خاصة بالإعاقة الحركية في الجزائر. (فريم، 2010، ص 44)

ت- التمكين الترفيهي واللعب للأطفال معاقين حركيا في المدن الجزائرية:

كون اللعب جزءاً لا يتجزأ من حياة الطفل بالنسبة للأطفال المعاقين لا يمكن اعتبار "اللعب الحقيقي" موجوداً مع الأطفال الآخرين لأنّ إيجاد شخصاً لتلعب معه ليس بالأمر السهل ، فقد أظهرت الدراسات أنّ الأطفال العاديين لا يرغبون في اتخاذ الطفل المعاق شريكاً في اللعب ، هذا ما يدفعه إلى اللعب وحده أو بمشاركة الكبار كما يمكن أن يُواجهوا بالرفض ، وعدم المساواة في المعاملة من قبل أقرانهم ، وانعدام الثقة بقدراتهم الجسدية والعقلية ، ولهذا الأسباب قد يكون الأطفال المعاقين أبطأ في تطوير النضج العاطفي ، و يساهم

ذلك سلباً في تكوين الشخصية و تدني احترام الذات والشعور بالعجز في تشكيل العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وفي حال استطاع الطفل المعاق إقامة صداقات دائمة الأطفال العاديين من خلال المشاركة في اللعب يكون ذلك دافعاً للشعور بالثقة واحترام الذات والتفاعل الإيجابي مع الأطفال. التفاعل الاجتماعي أمر ضروري في المراحل المبكرة من حياة الطفل، واللعب أساسي لهذا التفاعل الاجتماعي. ولكن الأطفال المعاقين غالباً ما يواجهون صعوبات في هذا التفاعل الاجتماعي المبكر وتأخر كبير بالنسبة لأقرانهم العاديين في المهارات الاجتماعية والمادية التي يتعلمونها من خلال اللعب. (محمود وخضرة، 2014، ص 502)

وهنا يأتي دور الجمعيات والمؤسسات المهتمة بشأن المعاقين لإعداد رحلات لمنتجعات الاستجمام، الحمامات المعدنية، والغابات المخصصة لله سبحة كل هذا من شأنه أن يمنحهم دافعية لتجديد طاقاتهم كما أن تعاون هذه الأخيرة بالتنسيق مع السلطات العمومية لإقامة زيارات للمتاحف وحدائق الحيوانات والمواقع الأثرية والتاريخية لأمر هام جداً إذ يتوجب عليها إحياء تظاهرات ثقافية ترفيهية لصالح هذه الفئة مثل: الأمسيات الأدبية والشعرية، المسرح، السينما، سهرة فلكلورية تقليدية، الألعاب البهلوانية، السيرك... الخ، بحيث أثبتت الدراسات و أن له ذه البرامج الأثر البالغ على الصحة النفسية للأشخاص المعوقين، كما أن تشجيع أسرهم من أجل مرافقة أبنائها للتردد على هذه الأماكن من شأنه أن يرفع من معنوياتهم ويوفر لهم الثقة بأنفسهم كما دخل في هذا الإطار تنظيم دورات ومسابقات ثقافية من أجل تشجيع المعوقين على التأليف والإبداع ككتابة الشعر القصص القصيرة، الرسم، الإنشاد، المشاركة في المسرح الإنشاد، المشاركة في المسرح المدرسي وتشجيع الموهوبين منهم الى بادين لا تم قدرات التنشيط الطولي باستعراض القصص المضحكة والنكت. (كبار، 2004، ص 122)

المبادئ العامة لتصميم ساحات وأجهزة اللعب للأطفال المعاقين حركياً:

هناك ستة مبادئ من أجل تصميم أجهزة وساحات لعب سهلة الوصول والاستخدام من قبل جميع الأطفال على اختلاف قدراتهم وهي:

1. سهولة الوصول
2. متعددة الوظائف (عندما يكون ذلك ممكناً)
3. البساطة في الاستخدام
4. وضوح في الألوان والإشارات التصميمية
5. مجهزة بحلول خاصة للأطفال المعاقين.
6. توفير التنوع في فرص اللعب. (محمود وخضرة، 2014، ص 503)

III- الخلاصة:

خلال ما تم عرضه في هذا المقال المتواضع الذي أهتم بموضوع التمكين الاجتماعي للمعاقين حركياً بالجزائر. تبين أن لتمكين الاجتماعي أهمية كبيرة لتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في جميع جوانب المعاق بالوسط الحضري، لهذا فإن التمكين الاجتماعي للمعاق مهم للغاية ولا يمكن الاستغناء عنه إذا أردنا أن ننتج فرداً فعالاً ومنسجماً مع المجتمع ككل بصفة عادية وتلقائية بدون شعوره للاحتياج أو بنقص في أي جانب من جوانب

حياته. ويبدأ التمكين الاجتماعي للمعاقين في الأساس بتطبيق القوانين والأنظمة بصورة كلية ودائمة لكي لا يحدث تجاوز لمثل هذه الفئات، ووعي جميع أفراد المجتمع ومؤسساته بضرورة التكاتف لإدماج المعاقين حركيا بصورة متكاملة بالوسط الحضري.

عملت الجزائر على تمكين الأفراد المعاقين حركيا بالمجتمع والوسط الحضري، وحاولت دمجهم مع الأفراد وتكليفهم مع البيئة الخارجية بالمدن، إلا أن هذا التمكين مزال ناقص ولا يلم بجميع جوانب حياة المعاق، أو أن هذا التمكين غير فعال رغم وجوده. ولهذا كان ولا بد من دعم المؤسسات والجمعيات التي تهتم بفئة المعاقين والتي لا يمكن تجاهلها لكي يكون هناك عمل جماعي بين جميع شرائح المجتمع، كون هذه الجمعيات كذلك هي الداعم الوحيد بالمدن الجزائرية للمعاقين حركيا. وسعت هذه الجمعيات إلى محاولة جعل من الفرد المعاق فردا ذو قوى منتجة وفعالة في مجتمعه أو في بلده ككل.

وركز المقال كذلك على أهم المجالات التي يجب أن يتمكن منه المعاق حركيا بالوسط الحضري والمدن الجزائرية، التي تساعد المعاق على الاندماج الاجتماعي والتكيف البيئي في الوسط الحضري. فتمكين المعاق في الأول يكون من خلال تخطيط حضري وعمراني يتوفر على جميع شروط الراحة وسلامة خلال تنقل المعاق من مسكنه على غاية وصوله إلى المباني والمؤسسات العامة والحدايق وغيرها الموجودة داخل المدن. وكذلك بتوفير عمل يليق به وذلك من خلال تكوينهم إنشاء العديد من الجمعيات التي تسعى إلى رفع مستوى المعاق الاقتصادي ودمجه بسوق العمل لكي يكون فردا منتجا. وأيضا توفير مراكز للممارسة الرياضة لهذه الفئة وذلك من خلال إنشاء مراكز رياضية خاصة بهم أو على الأقل إعطائهم وقت يمارسون فيه الرياضة في الملاعب العادية. والعمل كذلك على توفير حدايق للعب والترفيه داخل المدن الجزائرية خاصة للأطفال المعاقين حركيا، مع مراعات جوانب السلامة والأمان للألعاب.

إن التمكين الاجتماعي للمعاقين حركيا في الجزائر ما هو إلا عمل جماعي أي تظافر للجهود ما بين ما هو رسمي من خلال القوانين والمراسيم وتدشين مشروعات لهذه الفئة، ومن خلال ما هو غير رسمي من تطوع لأفراد المجتمع من أجل العمل على تحسين ظروف فئة المعاقين حركيا داخل المدن الجزائرية وذلك للوصول إلى عملية دمجهم اجتماعيا بصورة كلية من جميع الجوانب والمتطلبات للمعاقين حركيا في الجزائر.

- الإحالات والمراجع:

الكتب:

- كريم خماش. (1993). كودة متطلبات البناء الخاص بالمعوقين. الأردن: مركز بحوث البناء.
- مختار محمد سعيد الشيباني. (1994). المعايير التصميمية للمعوقين حركيا في البيئة العمرانية. جدة، السعودية: مطبعة المحمودية.
- وزارة شؤون البلدية والقروية. (2006). دليل الأرصفة والجزر بالطرق والشوارع. السعودية: وكالة الوزارة لشؤون الفنية.
- يحيى وزيري. (1996). المدخل إلى تصميم مباني المعوقين. القاهرة: الكتبة الإلكترونية.

المقالات:

- ابراهيم بن راشد سعد. (2010، 10). واقع تطبيق الاشتراطات العامة والخاصة بخدمات المعاقين في مباني الكليات المفتوحة حديثا بالحرم الجامعي لجامعة الملك سعود. مجلة العلوم الهندسية، 38، الصفحات 1566-1599.
- حدة يوسف. (2019، 6). مواجهة التهميش والاقصاء الاجتماعي من وجهة نظر المختصين في الجزائر وبعض البلدان العربية. مجلة العلوم الانسانية، 1 (6)، الصفحات 163-143.
- سلمان محمود، و سجا خضرة. (2014، 09 25). الاسس التصميمية للحدايق العامة وساحات اللعب لتلبي حاجات الاطفال المعاقين حركيا. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 5 (33)، الصفحات 499-517.
- سليمة العمري. (2021، 03). أهمية التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع. مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، 73، الصفحات 82-69.

- شوقي قاسمي، و عثمان فويل. (01 03، 2018). صعوبات تنقل المعاقين حركيا في الفضاء المدني قراءة في واقع التجربة العربية . مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، الصفحات 357-376.
- صبرينة سليمان ، و أسماء بولحية . (24 12، 2021). أثر النمط العمراني على ذوي الاعاقة الحركية دراسة ميدانية بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة. مجلة سوسيوولوجيا(05)، الصفحات 25-44.
- صراح بولدراس ، و خضرة راشدي. (10 01، 2021). انتشار وضعية الإعاقة في الجزائر الوقع والافاق. مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، الصفحات 246-264.
- عائشة بن النوي . (13 12، 2021). الجهود الجزائرية في تأهيل وادماج ذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، المجلد 03، الصفحات 36-22.
- عماد فاروق مجّد صالح. (2011). مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي. جامعة السلطان قابوس، الصفحات 01-28.
- فاطمة الهراء نسيصة ، و مونية زوقاي . (01 06، 2018). واقع ذوي الاحتياجات الخاصة بين التحديات والطموحات (العنف ضد الطفل المعاق حركيا نموذجا). مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 26، الصفحات 324-333.
- فاطمة صافر . (31 12، 2017). تسيير الوصول بالنسبة للأشخاص المعوقين كوسيلة للمساعدة على الاندماج الاجتماعي. مجلة نظرة على القانون الاجتماعي، الصفحات 118-132.
- مكّي مجّد مغربي مجّد . (01، 2021). دور الجمعيات الاهلية لذوي الاحتياجات الخاصة في التمكين الوظيفي للمرأة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة ، الصفحات 104-165.

المذكرات:

- أحمد مسعودان. (2005). رعاية المعاقين وأهداف سياسة إدماجهم بالجزائر (مذكرة دكتوراه). جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر.
- الطيب فيرم . (2010). ممارسة النشاط البدني والرياضي المكيف وعلاقته بدافعية الانجاز لدى المعاقين حركيا (مذكرة ماجستير). جامعة الجزائر 3، معهد التربية البدنية والرياضية ، الجزائر.
- رنا مجّد صبيحي عواده. (2007). دمج المعاقين حركيا غي المجتمع المحلي ببيئا واجتماعيا. جامعة النجاح (مذكرة ماجستير)، كلية الدراسات العليا ، فلسطين.
- عبد الله كيار. (2004). المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي لاحتياجات الخاصة دراسة ميدانية لجمعيات المعاقين حركيا بولاية غرداية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- عبد النور لعلاّم. (2017). الانشطة البدنية والرياضية ودورها في الارتقاء بالمعاقين حركيا (مذكرة دكتوراه). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة مجّد مين دباغين سطيف 02، الجزائر.
- فاطمة بوضياف. (2018). الاندماج الاجتماعي للمعاقين حركيا في الوسط الحضري دراسة ميدانية بالجمعية الرياضية للأمن الوطني بالقبة (مذكرة دكتوراه). جامعة ابو قاسم سعد الله، كلية العلوم الاجتماعية ، الجزائر .

المواقع الإلكترونية:

- عبدالله مجّد الصبي . (01 04، 2022). الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالمعاقين. تم الاسترداد من أطفال الخليج ذوي الإحتياجات الخاصة: [topi&r_id=49&http://www.gulfkids.com/ar/index.php?action=show_res](http://www.gulfkids.com/ar/index.php?action=show_res&id=49) (زيارة 2023/03/10)
- سارة زموش. (27 02، 2022). مؤسسات عمومية وخاصة "ترفض" توظيف المعاقين. تم الاسترداد من الراءد: <https://elraed.dz/154709> (زيارة 2023/03/07)
- منظمة الصحة العالمية. (2023). التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة. المكتب الاقليمي للشرق المتوسط. المكتب الاقليمي لشرق المتوسط. تم الاسترداد من <https://www.emro.who.int/ar/health-topics/disabilities/index.html> (زيارة 2023/03/01)

- موقع بلدية الكويت. (07 05، 2021). الإشتراطات والمواصفات الخاصة بتسهيل حركة واستعمالات ذوو الاحتياجات الخاصة داخل وخارج كافة المباني لجميع مناطق الكويت. تم الاسترداد من <https://www.baladia.gov.kw/sites/ar/municipalityServices/Pages/constructionSystem/page> (زيارة 2023/02/25)

الملتقيات:

- كريمة سي بشير . (2012). أهمية تعديل البيئة و التجهيزات الخارجية والداخلية للمعوق وانعكاساتها على جودة الحياة لديه . الملتقى الدولي الارغنونوميا ودورها في الوقاية والتنمية (الصفحات 142-152). الجزائر : مخبر الوقاية والارغنونوميا.
- نعيم قاسم خلف. (2005). تصميم البيئة الداخلية للمساكن الحديثة وفق متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة. مؤتمر التصميم والبيئة الثاني (الصفحات 1039-1008). بغداد: جامعة ديالى.

المجرائد:

- الجريدة الرسمية. (08 05، 2002). القانون رقم 09-02 المؤرخ في 25 صفر 1423 الموافق ل 08 ماي 2002، والمتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم. العدد 34. الجزائر.

المراجع الإلكترونية:

- Gobran, S. (2021). *ACCESSIBILITY REPORT ALTERATIONS AND ADDITIONS TO AN EXISTING ANCILLARY OFFICE BUILDING (ANCILLARY TO AN EXISTING EARLY CHILDHOOD CENTRE)*. STRATHFIELD NSW: Building Anatomy.
- Andrés G. Blanco B. (2018, November 26). *What is a city*. Consulté le September 09, 2020, sur urban development: <https://blogs.iadb.org/ciudades-sostenibles/en/the-day-of-what-cities-a-concept-with-many-definitions/> (Visited 22/12/2022)
- Bruce , B. (2015, 03 15). *How Many Disabled Car Parks Do I Need*. Retrieved from Equal Access: <https://www.disabilityaccessconsultants.com.au/> (Visited 01/03/2023)
- Department of Economic and Social Affairs. (2023, 04). *Accessibility for the Disabled - A Design Manual for a Barrier Free Environment*. Retrieved from headerthemes.htm: <https://www.un.org/esa/socdev/enable/designm/AD2-01.htm> (Visited 13/03/2023)
- Michael E. Smith. (2019, June 06). *frontiers*. Consulté le September 09, 2020, sur Cities Through the Ages: One Thing or Many?: <https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fdigh.2019.00012/full> (Visited 12/03/2023)